العدد الواحد والعشرون
2004

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1372 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2004 مسيحي

- من بلاغة الضمائر في القرآن الكريم
- الفكر الأندلسي والافتراضات الإيديولوجية للنهضة الأوربية
- من أعلام ليبيا (الشيخ أحمد البهلول)
- بصمات يهودية على حركة الاستشراق

تَنْبِيهُ الأَنَامِ
عَلَى خَطَأِ نِسْبَةِ كِتَابِ "شَرْحِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ" إِلَى ابْنِ هِشَامٍ

دكتور محمود سالمي أحمد
جامعة المرقب

لابن هشام أسلوبه الخاص في كتبه من حيث تبويبها وتقسيمها وطريقة عرض مادتها العلمية، وهو ملتزم بسمات هذا الأسلوب ولا يكاد يتخلّى عنها، ولا سيما استشهاده بالقرآن الكريم، الذي التزمه باطراد مشهود في تصانيفه كلها، وهذهِ هي الوقفة الأولى التي لفتت نظري إلى اختلال منهج كتاب (شرح جمل الزجاجي) بالنسبة إلى الاتساق العام في المنهج الذي تمثل بجلاء في مصنفات ابن هشام الأخرى، فعند دراستي التفصيلية لكتاب (شرح جمل الزجاجي) لم أجد أيّ سمة من سمات منهج ابن هشام العام، أو أيّ لمحة من لمحات فكره، أو أيّ أثر من آثار علمه الجليل، وبعد التحقيق والدراسة وإمعان النظر وجدت نفسي أمام كتاب لرجل آخر هو أقل علماً ممن كان ابن هشام ينعتهم بالنحويين

الضعفاء[1]، ولا يمكن ـ إنصافاً ـ أن ينسب كتاب بالمستوى الذي سنراه إلى عالم بالعربية متفرد بين أقرانه، سواء في شروحه لآثاره أو آثار علماء غيره نحو شرحه للمحة أبي حيان، أو شرحه لألفية ابن مالك أو شواهد ابن الناظم بدر الدين، في حين أننا نجد فرقاً شاسعاً بين تلك الشروح وهذا الشرح ـ لو صدق عليه الاسم ـ والعجب كله في أن تحقيق كتاب شرح الجمل المنسوب لابن هشام مقدم إلى جامعة الإسكندرية للحصول على شهادة الدكتوراه[2]، والأعجب أن الموضوع نفسه قدم في مصر نفسها للحصول على شهادة الماجستير[3]، ولا أشك لحظة في أنّ محققي الكتاب لم ينظرا ملياً في كتب ابن هشام وإلا لما قالا ما قالاه في تحقيق نسبة هذا الكتاب، ولا ريب أنّ كل محقِّقٍ في حاجة ماسة إلى النظر في كتب العالم كلها قبل الشروع في تحقيق أيّ أثر من آثاره أو دراسته.

وكان على محقق كتاب شرح الجمل (الدكتور علي محسن مال الله) أن ينظر في آثار الرجل وأسلوبه ومنهجه وأن يقارن بشكل علمي ودقيق بين شرح الجمل وشروح ابن هشام، ولو فعل ذلك لوجد وبسهولة الفرق الشاسع والبون الهائل بين الأسلوبين والطريقتين والمنهجين، وفضلاً عن ذلك وجدت إشارات مهمة ترجح كل منها صحة ما أدّعيه ببطلان نسبة الكتاب لابن هشام، الأولى: إشارة الدكتور هادي نهر في شرح اللمحة البدرية، والثانية: إشارة الدكتور أحمد الهرميل في الجامع الصغير، والثالثة: إشارة الدكتور علي فودة نيل في كتابه (ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي)، وإن كان الأول فيما يبدو غير شاكٍ في نسبة الكتاب لابن هشام، وإنما كان يراه قد تجافى فيه نحواً التزمه في كتبه الأخرى، إذ قال فيما خالف فيه ابن هشام منهجه العام في كتاب شرح الجمل:

ـ لم يبيّن كعادته الغرض الذي من أجله عكف على تأليفه الكتاب.

---

(1) ينظر: المغني. 474، وفيه ينعت ابن هشام ابن خالويه بأنه من النحويين الضعفاء.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي. تحقيق: الدكتور علي محسن مال الله (المقدمة) 8.

(3) قدمه إلى كلية الآداب في جامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير: الدكتور على توفيق الحمد، عام 1976، ينظر كتاب الجمل في النحو. تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، 29.

ـ لم يورد المتن فيعقبه بالشرح بل بدأ بالشرح مباشرة خلافاً لما درج عليه في القطر أو الشذور أو شرح اللمحة.

ـ لم يكثر كعادته في كتبه الأخرى من الاعتراضات ورد ما لا يرضاه أو تسفيه ما لا يتقبّله وبيان الضعيف، وترجيح الراجح[4].

ـ افتقر الكتاب من الكثرة الكاثرة من الشواهد القرآنية المعهودة في كتبه الأخرى[5].

في حين قال الهرميل وعلي فودة صراحة إن نسبة الكتاب إلى ابن هشام مشكوك بها[6]، وأشار الهرميل إلى أنّ ابن هشام في أكثر مؤلفاته يشير إلى منهجه ويرمز في شروحه إلى المتن برمز (ص) وإلى الشرح برمز (ش) وأنه يعضد كل مسألة نحوية بالشواهد القرآنية أو الشعرية ويشير إلى أي خلاف في المسألة النحوية أو الصرفية[7]، ولم يفعل شارح الجمل أيّاً مما ذكره الهرميل، «بل لقد التزم في شرحه بمنهج الزجاجي الذي عرض فيه كتابه دون أن يخالفه في ذلك»[8]، في حين أشار الدكتور علي فودة إلى أنّ كتب التراجم لم تذكر هذا الكتاب لابن هشام بين كتبه الأخرى[9]، ولم يذكر البغدادي في بيان مصادر (الخزانة) أنّ لابن هشام الأنصاري شرحاً على الجمل وقد ذكر شرح البطليوسي واللخمي وأنّ الشرح لا ينسجم مع ما عرف عن ابن هشام من شخصية علمية

---

(4) في حين يكثر في شرح اللمحة مثلاً من آثاره الاعتراضات، ينظر: شرح اللمحة 1/ 135، وكذا في بقية شروحه.

(5) ينظر: المصدر نفسه 1/ 135.

(6) ينظر: الجامع الصغير. م، وينظر: ابن هشام الأنصاري/ 33.

(7) ينظر: الجامع الصغير. (س)، (ع).

(8) شرح جمل الزجاجي. 53، في حين أن منهج ابن هشام الإكثار في مخالفة صاحب النص الذي يعكف على شرحه، فيخالف الناظم وابنه في استشهادهم على مجيء صاحب الحال نكرة مخصوصة بوصف بقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا. . .﴾ ويستدل بدلاً عنه بقراءة بعضهم: «ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً. .» ينظر: أوضح المسالك 2/ 313.

(9) وقد وهم الدكتور علي فودة في هذا إذ إن حاجي خليفة في كشف الظنون ذكره له، ينظر: كشف الظنون 1/ 604.

بارزة فهو يتابع الزجاجي متابعة مطلقة وأنّ اصطلاحات الشارح غير اصطلاحات ابن هشام النحوية المعهودة[10].

ولمعرفة حقيقة نسبة هذا الكتاب سأعرض أدلة النقض في هذهِ المحاكمة على ثلاثة محاور:

المحور الأول: منهج الكتاب

ذكر الباحثون الأفاضل أبرز الملاحظات المنهجية التي يمكن ذكرها في هذا المحور، وفضلاً عن ذلك ففي منهج كتاب (شرح الجمل) موازنة بمنهج ابن هشام في كتبه الأخرى من الاختلافات والتباين ما يمكن إجماله بما يأتي:

1 ـ اعتاد ابن هشام على إتحاف طلابه بشروح نادرة يغني بها النص شرحاً وتفصيلاً، في حين لا يتجشم الناظر عناءً يذكر لمعرفة أنّ هذا الشرح عبارة عن استنساخ ممسوخ عن أصل يحتاج إلى شرح وتطويل، وتذييل وتفصيل، وفيما يأتي صور من هذا الاستنساخ الذي لم يزد فيه الشارح شيئاً يذكر، ولم يكلف نفسه عناء التعليق فلم يغيّر في نصّ الزجاجي إلاّ في بضع كلمات... قال الزجاجي في (باب الجواب بـ«بلى» و«نعم»):

«إذاكان السؤال موجباً كان جوابه بـ(نعم) كقولك: أخرج زيدٌ؟ فتقول: نعم، وتقول: (أركب أخوك؟) و(أسار الناسُ؟) و(هل قدم أخوك؟)، جوابه (نعم) ولا يجوز أن تقول فيه (بلى) لأنه موجب، قال الله عز وجل: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾[11]، وإذا كان السؤال غير موجب كان الجواب بـ(بلى) نحو قولك: (ألم يخرج زيداً؟)، (ألم يركب عمرو؟)، (ألم أحسن إليك؟) فجوابه (بلى) قال الله عز وجل: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[12] فقس عليه إن شاء الله»[13].

---

(10) ينظر: ابن هشام الأنصاري/ 333 ـ 336.

(11) سورة الأعراف، الآية: 44.

(12) سورة الأعراف، الآية: 172.

(13) الجمل: 354.

وقال الشارح في الباب نفسه: «إذا كان السؤال موجباً كان جوابه نعم، كقولك: أخرج زيداً؟ فتقول: نعم، اركب أخوك؟ أسار القوم؟ وهل قدم أخوك؟ جوابه نعم ولا يجوز أن تقول(بلى) لأنه موجب قال الله: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ وإذا كان السؤال غير موجب كان الجواب ببلى نحو قولك: ألم يخرج زيداً؟ أو لم يركب عمرو؟ أما أحسنت إليك؟ فجوابه بلى، قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ فافهم»[14].

فلم يغير الشارح في النص غير عبارة «فقس عليه إن شاء الله» أبدلها بقوله: «فافهم» وجعل «أحسن»: «أحسنت»، في حين أننا نجد ابن هشام في (المغني) وقد أفرد لـ(بلى) وحدها بحثاً رائعاً مفصلاً يغني طلاب العربية به عن غيره وقد استشهد فيه بستة شواهد قرآنية، وثلاثة أحاديث شريفة[15].

2 ـ اعتاد ابن هشام تأليف الشروح استدراكاً لما وقع فيه المؤلفون من خلل أو اختصار أو ابتسار أو تفصيلاً لما أجمل، ولأجل هذا ألف «شرح التحصيل والتفصيل ورسالة «فوح الشذا» و«شرح اللمحة»، ناعياً على أبي حيان اختصاره المجحف قال: «ولو شاء أحد أن يسرد جميع أبواب النحو على هذا النحو في ورقة لقدر على ذلك»[16]، في حين لا نجد في شرح الجمل مثل تلك الاستدراكات أو ما يعيبه الشارح على الزجاجي على الرغم من إخلاله في مواضع عدة من كتابه[17] بما يحتاج فيه نص الجمل إلى الشرح والتفصيل، وشاهدنا كثرة الشروح على الجمل وأبياته[18]، ولذا نجد من العلماء من ينص على خلل الكتاب في عنوان شرحه عليه[19].

---

(14) شرح الجمل: 408، وينظر نحو هذا في شرح الجمل: 187، والجمل: 101، 105، وشرح الجمل: 127، والجمل: 31، ومواضع كثيرة جداً في هذا الكتاب.

(15) ينظر: المغني: 135 ـ 155.

(16) شرح اللمحة: 1/ 382.

(17) ينظر: الجمل، 242، 299، 330، 409.

(18) بلغت شروح الجمل في المغرب وحده (مائة وعشرين شرحاً)، ينظر: الإيضاح في علل النحو/ 4.

(19) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم.

3 ـ اعتاد ابن هشام على الإكثار من شواهده القرآنية في حين تعمّد شارح الجمل الاقتصار على شواهد الجمل نفسها بل الاقتصار على بعض منها دون بعض، على خلاف ما جرت عليه عادة ابن هشام في التزامه المنهج القرآني في هذا[20]، ففي باب (مواضع أن المفتوحة المخففة) يورد الزجاجي شاهدين تكون فيهما (أن) المفتوحة المخففة زائدة، وهما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾[21] وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[22]، في حين يقتصر الشارح على الشاهد الأول ويحذف الشاهد الثاني[23]، ويورد الزجاجي أربعة شواهد قرآنية في تقديم المفعول على الفاعل، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ . . .﴾[24] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[25] في حين اقتصر شارح الجمل على الشاهد الأول فحسب[26].

ووهم المحقق فذكر أن الشارح (يعني ابن هشام) قد اعتمد على الآيات القرآنية اعتماداً كبيراً، وقد أخذت مكاناً واسعاً في هذا الشرح مدللاً بها في إثبات حجة نحوية أو وجه إعرابي أو شاهد نحوي، حتى أنّ الآيات في هذا الشرح تزيد على مائة وعشرين آية في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته.

والحقيقة أنّ الشارح لم يزد على شواهد الزجاجي غير شاهدين هما قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾[27] وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ﴾[28]، وأما الشواهد القرآنية التي زادت على مائة وعشرين فهي شواهد

---

(20) ينظر: الشواهد القرآنية في النحو: 28 ـ 65.

(21) سورة العنكبوت، الآية: 33،

(22) سورة يوسف، الآية: 96.

(23) ينظر: الجمل، 353، وشرح الجمل، 407.

(24) سورة البقرة، الآية: 124.

(25) سورة فاطر، الآية: 28.

(26) ينظر الجمل، 10، وشرح الجمل، 108.

(27) سورة العلق، الآية: 1.

(28) سورة الزخرف، الآية: 32.

الجمل نفسها وقد أعاد الشارح الاستشهاد بها، وقال محقق الجمل في سياق إيراده لمصادر الكتاب: «أكثر الزجاجي من الشواهد كما ذكرنا فأورد ما يزيد على عشرين ومائة من الشواهد القرآنية وما يزيد على ستين ومائة من الشعر والرجز»[29].

4 ـ «أما الأحاديث النبوية والأمثال التي وردت في هذا الشرح فهي نادرة»[30]، وهو على خلاف ما اعتاد عليه ابن هشام في مصنفاته فلم يخل كتاب من كتبه حتى مختصراته من الاستشهاد بالحديث على نحو ظاهر.

5 ـ افتقر الكتاب من ذكر آراء العلماء وذكر مصنفاتهم في حين تعد كتب ابن هشام موسوعات كبرى لعرض آراء النحاة السابقين مع الإشارة إلى بعض مؤلفاتهم.

6 ـ لم يكن الشارح فيما يبدو يعلم شيئاً عن شارحي الجمل قبله، ولو كان الشارح هو ابن هشام كما يزعم الزاعم لأشار إلى مواضع الخلاف والاتفاق مع من سبقه أو إلى طائفة من آرائهم نحو إشارته إلى شرح الجمل لابن عصفور[31] وشرح الجمل لابن سيده[32] وشرح الجمل لمحمد بن ميمون العبدري القرطبي[33]، وقد عوّدنا ابن هشام على أن يشير إلى النظائر في مواضعها، ففي شرحه لقصيدة كعب نجده يكثر من الإشارة إلى البغدادي وأبي البركات لأنهما شارحان للقصيدة قبله، فضلاً عن هذا فإن لابن هشام معارضات ومراجعات مع أبي حيان وقد أكثرها عليه، ولأبي حيان شرحٌ للجمل[34] لم يكن ليسلم فيه من متابعة ابن هشام لو كان الأخير من شرح هذا الكتاب.

7 ـ أشار المحقق إلى أنّ الشارح «لا يحمل النص الذي جاء من أجله

---

(29) الجمل: 19،

(30) شرح الجمل، 64.

(31) ينظر: المغني/ 48، والقطر: 327.

(32) ينظر: المغني/ 457، وشرح بانت سعاد: 13.

(33) ينظر: تخليص الشواهد، 459.

(34) ينظر: الجمل (دراسة المحقق)/ 29.

الاستشهاد فوق طاقته، وهذهِ مزية (لابن هشام) انفرد بها في هذا الشرح»[35].

وما عدّه المحقق مزية هو خلل منهجي التزمه الشارح، وما عبّر عنه بتحميل النص فوق طاقته مزية عرف بها ابن هشام، وقد اقترنت بأنواع الاستدلال العقلي والمحاججة الفكرية المطروحة في جل مصنفاته مشفوعة بالاستدراكات العجيبة والتعقيبات النادرة التي لم يخل منها كتاب من كتبه.

8 ـ درج الشارح على ذكر مسلمات لا يلتفت لذكرها عالم، كأن يقول: (من) و(إلى) يخفضان ما بعدهما من الأسماء[36]، أو يقول في حروف المضارعة: «فالألف ألف المتكلم، والياء للغائب، والتاء للمخاطب، والنون للمتكلم...»[37].

9 ـ لشارح الجمل طريقة في إعراب العبارات التي ترد في النص لا تشبه بأيّ حال من الأحوال طريقة ابن هشام في إعراب النصوص[38] وهي تشبه إلى حد بعيد طريقة المبتدئين، فيقول ـ مثلاً ـ في إعراب «باب معرفة علامات الإعراب»:

باب: خبر ابتداء على ما تقدم.

معرفة: خفض بإضافة باب إليه.

علامات: خفض بإضافة معرفة إليه.

الإعراب: خفض بإضافة علامات إليه[39].

ولم يرد مثل هذا الضرب من الإعراب كما هو معروف في أيّ من كتب

---

(35) شرح الجمل، 64.

(36) ينظر: شرح الجمل، 91.

(37) شرح الجمل، 93.

(38) كأن يقول في إعراب (رأيت الزيدَين): مفعول بهما، ويقول في إعراب (رأيت الزيدين): مفعول بهم، ينظر: شرح الجمل، 71، أو أن يقول في إعراب (فتشترك فيهما الأسماء): الأسماء: فاعلة، ينظر: شرح الجمل، 95.

(39) ينظر: شرح الجمل، 94.

ابن هشام على الرغم من كثرة كلامه على الإعراب وتوجيهاته للمعربين.

وللمقارنة بين أسلوب ابن هشام في الإعراب وأسلوب الشارح يمكننا الرجوع إلى مواضع كثيرة جداً في الشذور وقد التزم فيه بإعراب شواهده، آيات وأبياتاً، قال: «والتزمت فيه أنني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل»[40].

المحور الثاني: مادة الكتاب العلمية

إنّ في شرح جمل الزجاجي مادة هزيلة لا تليق بسمعة ابن هشام التي شغلت الناس في الأرجاء، حتى قال فيها ابن خلدون قولته الشهيرة: «ما زلنا ونحن بالمغرب...»، فالشارح يخطئ حتى في المسلمات والبديهيات نحو قوله: «كل ساكن ينقلب بحركة ما قبله إن كانت الحركة فتحة انقلب الساكن ألفاً ساكنة وإن كانت الحركة ضمة انقلب الساكن واواً...»[41] ولا يخفىٰ أنّ قوله «كل ساكن..» كلام مغلوط والصواب (وكل حرف علة ساكن...)، وسأذكر في هذا الموضع بعضاً من الآراء التي وردت في شرح الجمل وفي كتب ابن هشام ما يخالفها للاستدلال على أنه ليس بشارح هذا الكتاب، ومنها قول الشارح: «وكسرت الكاف في حموك لأنها كاف المؤنث إذ لا يقال حموك إلاّ للمرأة في والد زوجها»[42]، في حين يقول ابن هشام: «وإنما قلت حموها فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث لأبيّن أنّ الحم أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وابن عمه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة»[43].

وإذ يتفق الشارح مع الزجاجي في تسمية نائب الفاعل بـ (ما لم يسم

---

(40) الشذور، 10.

(41) شرح الجمل، 86.

(42) المصدر نفسه، 96.

(43) القطر، 47.

فاعله)[44] نجد ابن هشام وقد التزم تسمية الباب بالنائب عن الفاعل[45] في آثاره العلمية، بل ينص في الشذور على رجحان هذهِ التسمية خلافاً للتسمية الأخرى[46].

وزيادة في الاستدلال على براءة ابن هشام من هذا الشرح أُورد بعضاً من الآراء التي ذكرها ابن هشام وهي للزجاجي أو لأحد شارحي (الجمل) ولم تسلم من ملاحظاته عليها تخطئة أو ردّاً في حين يسكت عنها شارح الجمل هذا، دون إبداء رأي في ذلك، ومن تلك المواضع:

- قوله: «وزعم الزجاجي أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح، وأنشد عليه قوله: * مُذ أمسا[47] * وهو وهم والصواب ما قدمنا من أنه معرب غير مُنصرف»[48].
- ويخطِّئ صاحب الجمل إجازته جزم المضارع على الطلب بعد فعل منفي[49]، نحو قولهم: «ما تأتينا تحدثنا» برفع تحدثنا عند ابن هشام وجواز جزمه عند الزجاجي[50].
- وينص ابن هشام على عدم معرفة الفراء والزجاجي بأن الحروف ستة واقتصارهم على (خمسة) وعدم إدخالهم (هنو) فيها[51].
- وقوله في باب أبنية المصادر: «وذكر الزجاجي وابن عصفور أن (الفُعْلَ) قياسٌ في مصدر (فَعُلَ) وهو خلاف ما قاله سيبويه»[52].

---

(44) ينظر: شرح الجمل، 57، 76، 164، وينظر: الجمل/ 80.

(45) ينظر: القطر 187، الجامع الصغير 79، وأوضح المسالك 2/ 135.

(46) ينظر: الشذور، 159.

(47) ينظر: الجمل، 299.

(48) القطر: 19، وينظر: الشذور، 100، وقد أشار الدكتور علي فودة نيل إلى هذه المسألة في حديثه عن الكتاب (جزاه الله خيراً)، ينظر: ابن هشام الأنصاري/ 335 ـ 336.

(49) ينظر: الجمل، 210.

(50) ينظر: القطر، 81.

(51) ينظر: الجمل، 5، والشذور: 43، والقطر: 48،

(52) أوضح المسالك، 3/ 237، وينظر: الجمل/ 385.

- ويرد ابن عصفور في الوقف بالنون على (إذا) قال: «وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون وبنى على ذلك من أنها تكتب بالنون، وليس كما ذكر، ولا تختلف القرّاء في الوقف على نحو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾[53] أنه بالألف...»[54].

وربما ذكر ابن هشام للزجاجي أو لأحد شرّاح الجمل رأياً قد أغفل الشارح التعليق على مثله، ومن ذلك:

- قال ابن هشام: «وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب مَن لا يجيز إدخال أل على (كل)، وقد استعمله الزجاجي في جملة واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس»[55].
- ويذكر ابن هشام لابن سيده في شرح أبيات الجمل رأيه في أن ياء (غدايا) جاءت لتناسب (عشايا) في نحو (غدايا وعشايا)[56].

المحور الثالث: أوهام المحقق

وهي على قسمين: أوهام تتعلق بطريقة التحقيق العلمية، وأوهام اجترحها المحقق للاستدلال على اتساق منهج شارح الكتاب مع منهج ابن هشام في شروحه المتعددة، وقد خفي عليه أن ابن هشام لا يشرح كتاباً إلا ويقدم لقارئه شيئاً جديداً ويضيف على النص ما يغني به طالبه، لذا يثير المحقق سؤالاً: هل ابن هشام لم يأت بشيءٍ جديد؟ فيجيب: «إن ابن هشام جاء بأشياء جديدة منها أنَّ كتاب (الجمل) كان كتاباً موجزاً، وابن هشام وضحه وحلّ طلاسمه»[57]، في حين أنّ شارح الكتاب لم يفعل هذا إلا في الصفحات الأولى من الكتاب ثم انصرف إلى ترديد مادة الجمل ترديداً عقيماً كما رأينا في الصفحات السابقة.

---

(53) سورة الكهف، الآية: 20.

(54) القطر: 327، وينظر: شرح الجمل (ابن عصفور) 2/ 170.

(55) القطر: 309، وينظر: الجمل: 24 ـ 25.

(56) ينظر: شرح بانت سعاد، 13.

(57) شرح الجمل، 57.

ولكي يستدل على أنَّ الشارح أكثر من الشواهد القرآنية ركب المحقق منزلقاً فادّعى أنه قد اعتمد على الآيات القرآنية وأنها قد أخذت مكاناً واسعاً وعددها يربو على مائة وعشرين شاهداً وأن ذلك من عناية الشارح بشواهده، والحقيقة ـ كما أشرت قبل ـ إن هذهِ الشواهد هي شواهد الزجاجي في (جمله) لم يزد عليها الشارح إلاّ شاهدين.

أمّا الشكوك التي يمكن أن تثار حول التحقيق فيمكنني إجمالها فيما يأتي[58]:

1 ـ يثير اسم المخطوطة في الصفحة الأولى شكوكاً علمية في دقة النسخ، فلقد كتب على الجهة اليسرى من الصفحة: شرح الجمل الكبرى «الجمل للزجاجي» ولم أعثر على من نعت الجمل بالكبرى، ولو كانت كذلك لما احتاجت إلى تلك الشروح الكثيرة التي عالجت ابتسار جمل الزجاجي في كتابه.

2 ـ في الصحفة الأولى أوهام لا يطمئن إليها أيُّ باحث علمي دقيق، منها سنة وفاة ابن هشام، وهي خلاف ما استقر للدارسين، فابن هشام كما هو معروف قد توفي ليلة الجمعة لخمس من ذي القعدة سنة (761)، (1360) في حين نجد وفاته في المخطوطة: ليلة الجمعة (4) ذي الحجة وهذا وهم ظاهر.

3 ـ اعتمد المحقق في توثيق المخطوطة على كتابي: كشف الظنون، وهدية العارفين إذ أشارا إلى الكتاب، وفي الكشف والهدية من الأوهام ما لم يسلم منه ابن هشام نفسه إذ يذكر حاجي خليفة أن وفاته في (762) وهذا ما لم يقله أحدٌ سواه[59]، وذكر له كتاب (تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف)[60]، وهو مشكوك في نسبته له[61]، وذكر له كتاب شرح الجامع

---

(58) ينظر: المصدر نفسه.

(59) ينظر: كشف الظنون/ 2/ 1477، وينظر: شرح القطر، 9 وينظر: الشذور، 9.

(60) ينظر: كشف الظنون، 2، 1477.

(61) ينظر: الجامع الصغير (ن).

الصغير في فروع الحنفية[62] وهو مشكوك في نسبته له كذلك[63]، وهذا في حقيقة الأمر تخليط وتكثير لمؤلفات الرجل لا مسوغ لها، وأمّا ما ذكر لابن هشام في الهدية فأضعاف ما وقع به حاجي خليفة من وهم؛ فقد ذكر البغدادي أن كتاب (موقد الأذهان) هو المشهور (بألغاز ابن هشام)[64] وهما كتابان على وجه التحقيق، كما ذكر فيه أن (أوضح المسالك) والتوضيح كتابان وهما كتاب واحد[65]، ونسب له كتاب شرح الجامع الصغير في فروع الحنفية (المشار إليه)[66]، ومن أوهامه نسبة كتاب شرح الجمل لابن هشام، الذي نحن بصدد الحديث عنه[67]، ونسب له كتاب التيجان وهو لابن هشام المعافري المؤرخ صاحب السيرة[68].

4 ـ اعتمد المحقق في توثيق المخطوطة على وجود صورة منها في معهد المخطوطات في الجامعة العربية، ولا يعد هذا مصدراً من مصادر توثيق المخطوطات إذ ليس من واجب المعهد التحقيق في نسبة المخطوطات إلى أصحابها، وإنما حفظ التراث وتقديم الخدمات العلمية للباحثين.

5 ـ اعتمد المحقق على إشارة بعض الرسائل الجامعية كاللمحة البدرية، إلى نسبة الكتاب لابن هشام وهذا غريب إذ إن مؤلفي هذهِ الرسائل ينقلون كغيرهم من كتب الفهارس أمثال (كشف الظنون) و(هدية العارفين) وغيرهما فلا تعد مثل هذهِ الإشارات مما يطمئن لها الباحث العلمي في تحقيق نسبة مخطوطة إلى صاحبها.

6 ـ قارن المحقق بين أسلوب ابن هشام في شروحه المتعددة وأسلوب هذا

---

(62) ينظر: كشف الظنون/ 2/ 563.

(63) ينظر: الجامع الصغير (م).

(64) ينظر: هدية العارفين: 1/ 465.

(65) ينظر: المصدر نفسه.

(66) ينظر: المصدر نفسه.

(67) ينظر: المصدر نفسه.

(68) ينظر: مسائل في إعراب القرآن، 147، وينظر: نصوص محققة/ 691.

الشرح فوجد (على حدّ زعمه) الأساليب متشابهة تماماً وهذا ما حاولت نقضه في المحور الأول، ولا أجد للرجل فيما يدعيه حجة مقبولة.

وبعد، فلقد اعتمدت في هذه الدراسة على استقراء السمات العامة والخاصة في منهج ابن هشام، ومعرفة خصائصه الفنية التي التزمها نهجاً مطرداً في آثاره جميعها، ولا سيما منهجه في التزام الشواهد القرآنية والإكثار من إيرادها وطريقة عرضها بين شواهده الأخرى، واعتماداً على هذا كله يتبيّن لي بما لا يقبل الشك أن كتاب (شرح جمل الزجاجي) لا يمكن أن يكون لابن هشام قطعاً.

المصادر والمراجع

أولاً ـ الرسائل الجامعية:

1 ـ **الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام الأنصاري**. محمد سامي أحمد، رسالة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1998م.

ثانياً ـ المطبوعات:

1 ـ **ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي**. عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985م.

2 ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6، دار الفكر العربي، بيروت، 1974م.

3 ـ **الإيضاح في علل النحو**. أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، 1986م.

4 ـ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، المكتبة العربية، بيروت، 1986م.

5 ـ **الجامع الصغير في النحو**. ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.

6 ـ **الجمل في النحو**. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة ـ دار الأمل، 1988م.

7 ـ **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.

8 ـ **شرح جمل الزجاجي**. ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مطابع مديرية الكتب، العراق، 1982م.

9 ـ **شرح جمل الزجاجي**، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. علي محسن مال الله، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1985م.

10 ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط8، مطبعة السعادة، مصر، 1960م.

11 ـ **شرح قصيدة بانت سعاد**. ابن هشام الأنصاري، مصر، 1290هـ.

12 ـ **شرح قطر الندى وبل الصدى**. جمال الدين بن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11. مطبعة السعادة. مصر. 1963م.

13 ـ **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (الكواكب الدرية)**. لابن هشام الأنصاري. دراسة وتحقيق: د. هادي نهر/ ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه. العراق، 1977م.

14 ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى. بغداد.

15 ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط5، دار الفكر، بيروت، 1979م.

16 ـ **نصوص محققة في اللغة والنحو**. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بغداد، 1991م.

17 ـ **هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)**. إسماعيل باشا البغدادي، استانبول، 1951م، أعادت طبعه بالأوفست المكتبة الإسلامية، طهران، 1387هـ.

ثالثاً ـ الدوريات:

1 ـ **مجلة المورد**. المجلد الثالث، العدد الثالث، بغداد، 1974م، (مسائل في إعراب القرآن/ ابن هشام الأنصاري/ تحقيق: د. صاحب أبو جناح).